



تونس في 20 سبتمبر 2017

بيان توضيحي

تعتبر الوزارة عن شديد استغرابها مما ورد في بيان الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي للإتحاد العام التونسي للشغل في شأن إستدعاء مسؤولين جامعيين لسماع أقوالهم من طرف رئيس مركز شرطة على إثر شكوى قضائية، ومما جاء فيه من إحياءات خطيرة وسوء فهم لدور الوزارة وصلاحياتها ومغالطات فادحة للرأي العام وتوضح ما يلي:

- ليست للوزارة أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالقضية المشار إليها في البيان النقابي والتي تعود بالنظر لمصالح القضاء والشرطة؛

- ما جاء في نص البيان من إدعاء انه وقع "تحريك" قضية ضد طرف معين من قبل الوزارة لغايات معينة هو اتهام خطير وغير مقبول يمس من استقلالية القضاء وحياد الإدارة ونزاهة الوزارة؛
- بعد التحري تبين أنه تم إستدعاء المسؤولين المذكورين قصد سماع أقوالهم في إطار شكوى قضائية رفعت من طرف أستاذة تتهمهم فيها بالإمتناع عن تنفيذ إذن على عريضة صادر عن وكيل الجمهورية وبتجاوزات أخرى؛

- تعتبر الوزارة عن أسفها الشديد ان يتم اللجوء الى القضاء في نزاعات داخلية بين جامعيين؛
- بقطع النظر عن مدى صحة الإتهامات الموجهة أو عدمها، ستتابع الوزارة عن كذب تطورات هذه القضية وستقوم بالإجراءات القانونية اللازمة؛

- من غير المقبول أن توحى الجامعة العامة بتدخل الوزارة بأي صفة كانت في إجراءات قانونية جزائية وتحريات وبحث في قضية خارجة عن نطاقها؛

وفي الختام تؤكد الوزارة أن الجامعة التونسية في غنى عن المغالطات والاتهامات الباطلة والبيانات النارية و تدعو إلى الكف عنها.

خلية الإعلام والاتصال

